S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1002
26 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير لاحق للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩١٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة أخيرة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، رهنا بقيام المجلس باستعراض حالة ولاية تلك العملية بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ وبحلول ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على أساس تقريرين لاحقين يقدمهما الأمين العام. وإلحاقا بتقريري المقدم الى المجلس، المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/803)، يعكس هذا التقرير صورة الحالة القائمة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٤.

٢ - ويركز هذا التقرير أيضا على المسائل التي أثيرت خلال بعثة مجلس الأمن التي زارت موزامبيق في الفترة الممتدة من ٧ الى ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٤. وفي رأيي أن تلك الزيارة كان لها تأثير إيجابي جدا على عملية السلم، كما إني اتفق تمام الاتفاق مع البعثة في كثير من الملاحظات والتوصيات الواردة في البيان الذي أدلت به الى المجلس في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٤.

ثانيا - الجوانب السياسية والعسكرية

ألف - لمحة عامة

٣ - منذ أن قدمت تقريري الأخير الى المجلس، المؤرخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/803)، أُحرز تقدم ملموس في عملية السلم في موزامبيق. فقد تم حاليا تذليل عدة صعوبات من التي أشرت اليها في تقاريري السابقة. وقد أنجزت عملية تجميع الجنود التابعين للحكومة ولحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية، (رينامو)، وقاربت عملية تسريح هؤلاء الجنود الانتهاء. وقد اتخذ عدد من القرارات بشأن تشكيل الجيش الجديد. وتم تسجيل أكثر من ثلاثة أرباع العدد المقدر للناخبين المؤهلين للتصويت في الانتخابات. وعلى الرغم من كثرة المهام الصعبة التي لا يزال يتعين إنجازها، فإنني أعتقد أن الأحوال السياسية الرئيسية اللازمة لإجراء الانتخابات على النحو المخطط في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ متوافرة حاليا.

٤ - وفي الوقت نفسه، يوجد قلق متزايد بشأن الحالة الأمنية في البلد، التي أخذت تتدهور في الأشهر الأخيرة. فمن ناحية، تواتر حدوث الشغب مقرونا بالعنف وسط الجنود الموجودين في مناطق التجميع

300894 300894 94-34364

وكذلك في غير مناطق التجميع. وكان من نتائج هذا الشغب إقامة المتاريس على الطرق، وأخذ الرهائن، وكذلك المطالبة بالتسريح الفوري وبتوفير إمدادات شتى. وآمل مع قرب اكتمال عملية التسريح أن يتم تذليل كثير من هذه المشاكل. ومن ناحية أخرى، تزايد النشاط الإجرامي وأعمال السلب مما يثير شواغل خطيرة بشأن السلامة العامة في الفترة المفضية الى الانتخابات وخلال الانتخابات ذاتها وبعدها مباشرة.

باء - وقف إطلاق النار

٥ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لم يتجاوز عدد الشكاوى المقدمة الى لجنة وقف إطلاق النار بشأن انتهاك وقف إطلاق النار ثلاث شكاوى، اثنتان من جانب الحكومة وواحدة من جانب حركة رينامو. وبذا يصل العدد الإجمالي للشكاوى المقدمة منذ توقيع اتفاق السلم العام الى ٩٥ شكوى. وقد تم التحقيق في جميع هذه الحالات، ووافق كلا الطرفين على النتائج التي توصل اليها التحقيق. وبوجه عام، لا يزال وقف إطلاق النار يحظى بالاحترام بصورة لافتة للنظر، ولم تشكل الأنشطة العسكرية أي تهديد خطير لوقف إطلاق النار أو لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

جيم - تجميع القوات وتسريحها

٦ - أنجزت عملية تجميع القوات، وستتم عملية التسريح في غضون فترة وجيزة. وقد اجتاز مناطق التجميع الخاصة بالحكومة والبالغ عددها ٢٩ منطقة عدد إجماليه ٢٩٧ ٤٣ من جنود الحكومة واجتاز مناطق التجميع الخاصة بحركة رينامو والبالغ عددها ٢٠ منطقة عدد إجماليه ٤٦٦ ١٧ من جنود حركة رينامو. وقد كانت هذه عملية بالغة الصعوبة بل وخطيرة في بعض الأحيان. وبالإضافة الى ذلك، تم تسجيل جميع الجنود غير المجمعين. فقد سجلت الحكومة عددا اجماليه ٩١٩ ٢٠ من الجنود غير المجمعين وسجلت حركة رينامو ٩٩٥ ٤ من الأفراد غير المجمعين. وبدأ إغلاق مناطق التجميع في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي ٢٢ آب/اغسطس كان قد تم إزالة ١٢ معسكرا من إجمالي عدد المعسكرات البالغ ٤٩ معسكرا.

٧ - وقد اختتمت عملية التسريح من الناحية الفعلية بحلول ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩٤، أي بعد أسبوع واحد من الموعد النهائي وهو ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٤. وقد تم تجهيز جميع الوثائق المتعلقة بالعدد المحدود المتبقي من الجنود في مناطق التجميع أو في المواقع الموجودة خارج مناطق التجميع. وأغلبية هذه الحالات متبقية بسبب ظروف خاصة بها أو نتيجة لعدم التسجيل إلا في اللحظة الأخيرة. وبعض هؤلاء كان مريضا أو متغيبا في موعد التسريح، في حين أن بعضا آخر يجري حاليا تحويله الى الجيش الجديد. والتأخير في عملية التسريح ناجم أساسا عن ازدياد عدد الجنود المتعين تسريحهم بعد القرار الذي اتخذته الحكومة وحركة رينامو في لجنة الإشراف والمراقبة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ والذي يقضي بتسريح جميع الجنود الذين يرغبون في ذلك. وفي ٢٢ آب/اغسطس، كان قد تم تسريح عدد إجماليه ١٥٥ ٦٧ جنديا (٥٩٦ ٥٠ من جنود الحكومة و ٥٥٩ ١٦ من جنود حركة رينامو)، وكان يجري تسريح ٢٢٦ ٩ جنديا (٧٢٤ ٥ من جنود الحكومة و ٥٠٢ ٣ من جنود حركة رينامو). وفي الوقت نفسه، أقرت لجنة وقف إطلاق النار خطة

للمتابعة تستهدف التحقق من إتمام عملية التجميع والتسريح وسيبدأ تنفيذها في ٣٠ آب/اغسطس في جميع أنحاء البلد.

٨ - وفي ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩٤، وهو التاريخ المحدد لإتمام عملية التسريح، كان قد تم جمع ما إجماليه ٠٠٩ ١٠٥ قطع سلاح (٧٦٧ ٨٧ من الحكومة و ٢٤٢ ١٧ من حركة رينامو) من الجنود الموجودين في مناطق التجميع والمواقع الخارجة عن مناطق التجميع. وفي ذلك التاريخ نفسه، كان قد تم جمع ما إجماليه ٤٧١ ٤١ قطعة سلاح من القوات شبه العسكرية، من العدد المسقط وإجماليه ٨٠٦ ٤٩ قطع سلاح. وعلى الرغم من أن التسريح شمل عددا من الجنود أكبر كثيرا مما كان مخططا في بداية الأمر، فإن عدد الأسلحة التي جمعتها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق أقل مما كان متوقعا. وقد اكتُشفت مخابئ للأسلحة، احتوى بعضها كميات كبيرة منها. وخلافا للقواعد التي أقرتها لجنة وقف إطلاق النار، رفض في عدة مرات التصريح للأمم المتحدة بجمع الأسلحة وإبطال عملها في المواقع الخارجة عن مناطق التجميع. ولم يؤد هذا إلى تأخير عملية نزع السلاح فحسب، بل أدى أيضا إلى وقوع عدد من الحوادث المحفوفة بالخطر.

دال - تشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية

٩ - في القرار ٩١٦ (١٩٩٤)، طلب مجلس الأمن من الأطراف أن تكفل التدريب الملائم لأكبر عدد ممكن من الجنود لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة قبل إجراء الانتخابات. وطلب المجلس أيضا من حكومة موزامبيق أن تقدم الدعم السوقي والتقني لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة، بما في ذلك الأجر المعتاد للقوات، وأن تبدأ في نقل مرافق الدفاع المركزية إلى قيادة القوة. ويذكر المجلس أن أحكام اتفاق السلم العام (S/24635 و Corr.1، المرفق) تقضي بأن تشكل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة من جيش من المتطوعين قوامه ٠٠٠ ٣٠ جندي، ٠٠٠ ١٥ منهم من الحكومة و ٠٠٠ ١٥ من صفوف حركة رينامو. وفي تقريري الأخير إلى المجلس، أشرت إلى الصعوبات الخطيرة التي يجابهها الطرفان في تشكيل قوة مسلحة جديدة بهذا الحجم قبل الانتخابات، لا سيما وأن برامج التدريب القائمة لا يمكنها أن تستوعب سوى ٠٠٠ ١٥ جندي. وقد حدثت تأخيرات عديدة في تشكيل القوات المسلحة الجديدة، تضاعفت بفعل المشاكل السوقية ونقص المتطوعين الراغبين في الانضام إلى الجيش الجديد.

١٠ - وفي ٢٢ آب/اغسطس، لم يكن قد انضم إلى قوة الدفاع الموزامبيقية سوى ٣٩٨ ٧ جنديا (٩٠١ ٣ من الحكومة و ٤٩٧ ٣ من حركة رينامو). وفي هذه المرحلة، لا يتوقع أن يلتحق إلى الجيش الجديد قبل الانتخابات أكثر من ٠٠٠ ١٠ جندي. وبلغ عدد جنود قوة الدفاع الموزامبيقية الذين دربوا حتى الآن في شتى البرامج ٢٧٦ ٤ جنديا. ويشمل هذا العدد ثلاث كتائب مشاة مجموع أفرادها ٥٦٧ ١ فردا، والقوات الخاصة (٩١٩)، ومشاة البحرية (٤٠)، وأفراد السوقيات والشؤون الإدارية (١٥٠)، وكبار الضباط (١٥٠)، وأفراد إزالة الألغام (١٠٠). ويوجد قيد التدريب حاليا جنود غير هؤلاء عددهم ٢٠٦ ٢ جنود. وتسهم البرتغال وزمبابوي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إسهاما فعالا في هذا المشروع البالغ

الأهمية، في حين تقوم عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بتقديم المساعدة في نطاق ولايتها ومواردها، بما في ذلك نقل الجنود إلى مراكز التدريب.

١١ - أما نقل السلطة والمعدات والهياكل الأساسية من الجيش السابق إلى قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة فقد بدأ في منتصف تموز/يوليه واكتمل رسميا في ١٦ آب/اغسطس ١٩٩٤. وفي حين أن الأماكن والثكنات العسكرية قد قـُبل تسلمها من جانب قوة الدفاع الموزامبيقية، فإن المعلومات المتوافرة عن الحالة الراهنة للمعدات المقرر تحويلها معلومات غير كافية حاليا. ولكي تصبح قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة قوة عاملة تماما، سيلزم لها معدات عسكرية وهياكل أساسية إضافية. وعلى الرغم من أن البروتوكول الرابع لاتفاق السلم العام يقضي بأن تكون القيادة العليا خاضعة للجنة المشتركة لتشكيل قوات الدفاع الموزامبيقية إلى أن تتولى الحكومة الجديدة مقاليد السلطة، فإن التقسيم الحالي للسلطة بين اللجنة المشتركة ووزارة الدفاع، المستمرة في العمل حاليا، لا يزال غير واضح إلى حد ما.

١٢ - ولما كان وجود قوة للدفاع قادرة على الاستمرار وعاملة على الوجه الأكمل يشكل عنصرا جوهريا للاستقرار والأمن في البلد، فإن من الأمور البالغة الأهمية أن يستمر بكل السبل الممكنة التشجيع على تدريب وحدات جديدة وأن يقدم كل ما يلزم من دعم لتشكيل قوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة.

هاء - الأمن

١٣ - شهدت الأشهر الأخيرة، كما ذكر آنفا، تدهورا في الحالة الأمنية في موزامبيق. فقد استمر تصاعد أعمال الشغب بين الجنود، داخل مناطق التجميع وخارجها، حتى أوائل آب/أغسطس، أي الى أن أصبح معظم الجنود مـُسرحين أو قيد التسريح. وفي الوقت نفسه، ارتفع مستوى الجريمة ارتفاعا شديدا في المناطق الريفية والحضرية على السواء. والشرطة الموزامبيقية ليست مجهزة التجهيز الملائم للسيطرة على هذه الحالة. وعلى الرغم من أن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق قد عززت أعمال الدورية التي تضطلع بها وأقامت نقاطا للتفتيش، خصوصا على الطريقين المؤديين من مابوتو إلى ريسانو غارثيا وإلى ناماشا، فإنه لم يتسن حتى الآن كبح أعمال السلب على الوجه الفعال.

واو - حالة العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق

١٤ - وفقا لولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، تواصل الوحدات العسكرية التابعة لعملية مراقبة الأمن على امتداد الممرات والطرق الرئيسية في البلد. وفي الوقت نفسه، لزم نتيجة لازدياد المشاكل الأمنية تعزيز الحراسة على الممتلكات والمواقع الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وتم لهذا الغرض إعادة وزع عدد من الأفراد العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وفي الفقرة ١٠ من تقريري الأخير، ذكرت أنني أعتزم وزع سرية مشاة برازيلية قائمة بذاتها في مقاطعة زامبيزيا. وقد تم حاليا وزع هذه

السرية المؤلفة من ١٧٠ فردا وأصبحت تعمل بكامل طاقتها. وبإتمام عملية التسريح، سيشترك المراقبون العسكريون التابعون للعملية اشتراكا نشطا في التحقق من التسريح، والتحقيق في الشكاوى المتصلة بوقف إطلاق النار، والتحقق من مخابئ الأسلحة، ورصد مواقع عبور الحدود، فضلا عن المساعدة في الأعمال التحضيرية للانتخابات. بيد أنني أعتزم البدء في أيلول/سبتمبر في خفض عدد المراقبين العسكريين من ٣٥٤ ضابطا، وهو العدد المأذون به في الولاية، إلى حوالي ٢٤٠ ضابطا قبل انتهاء ولاية البعثة.

١٥ - ومن الواضح أن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بنطاقها وولايتها المحدودين لا توفر الأمن والسلامة في البلد ولا يمكنها أن تضمنهما. وهذه المسؤولية تقع على كاهل الحكومة، بالتعاون مع جميع الأطراف الموزامبيقية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه وفقا للإطار العام للعملية (S/24892، الفرع ثالثا) الذي اعتمده مجلس الأمن بموجب قراره ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، هناك دور هام ينبغي أن تؤديه عملية الأمم المتحدة في موزامبيق في مساعدة الحكومة على توفير الأمن لمختلف الأنشطة المضطلع بها دعما لعملية السلم، خصوصا على الطرق الاستراتيجية وحول المنشآت الحيوية. وإني أرى أن من المهم تعزيز جميع العمليات التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بهدف صون الأمن والنظام العام، ولا سيما في الفترة الحاسمة الممتدة من قبل الانتخابات وخلالها والى ما بعدها مباشرة. ومن المطلوب أيضا توافر المزيد من المرونة في وزع قوات الأمم المتحدة لتوفير تغطية أوسع نطاقا لمختلف أنحاء البلد. ويمكن أن يشكل هذا تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة. وقد أصدرت توجيهات لممثلي الخاص، السيد ألدو أييلو، وقائد القوة، اللواء محمد عبد السلام، بالتشاور مع الحكومة، للاضطلاع بالاجراءات الملائمة على وجه الاستعجال. ومن المستصوب إضافة إلى ذلك تعزيز قدرة العمليات المتوافرة لدى عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ويشمل هذا، على وجه الخصوص، تعزيز موارد الدعم الجوي لإعطاء البعثة مزيدا من المرونة في الاستجابة للتطورات غير المنظورة. وفي الوقت نفسه، قد يكون من المهم أن يبدأ الوزع التدريجي للوحدات المدربة التابعة لقوة الدفاع الموزامبيقية الجديدة في المنشآت الحيوية، تيسيرا لعملية تسلم تلك المنشآت من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بعد الانتخابات.

ثالثا - أنشطة الشرطة

١٦ - تشكل المهام الشرطية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق مسألة مهمة أخرى، تتصل اتصالا وثيقا ببناء الثقة والأمن وتحسين المناخ السياسي العام في البلد. وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، بلغ العدد الإجمالي لمراقبي الشرطة المدنية الذين تم وزعهم في منطقة البعثة ٩٠٥ مراقبين من ٢٦ بلدا. وبالاضافة إلى المدن والبلدات الرئيسية، ترابط الشرطة المدنية حاليا في ٤٤ موقعا ميدانيا. بيد أن الشرطة الموزامبيقية لم تنشئ لنفسها وجودا بعد في كثير من المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقا حركة رينامو. وحتى في المناطق القليلة التي استقرت فيها الشرطة الموزامبيقية، لم تصبح بعد عاملة بكامل طاقتها.

١٧ - وتقوم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بأعمال الدوريات المستمرة والواسعة النطاق وبزيارات متواترة للسجون وغيرها من منشآت الشرطة، وتضطلع بالتحقيق في الشكاوى التي تدعي وقوع مخالفات

سياسية أو انتهاكات لحقوق الإنسان. وكثير من الدوريات يضطلع به بالاشتراك مع الشرطة الموزامبيقية. وفي ٢٢ آب/أغسطس، بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الشرطة المدنية ٩١ شكوى، كانت ١٤ منها تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تم التحقيق في ٧٨ من الشكاوى ولم يكتمل بعد في ١٣ منها. وبناء على التحقيقات التي أجرتها الشرطة المدنية، أحيلت ست حالات إلى اللجنة الوطنية لشؤون الشرطة لاتخاذ اجراءات بشأنها. كما قدمت إلى اللجنة لمواصلة التحقيق تسع حالات أخرى نجمت عن تقارير مستقلة أعدتها دوريات الشرطة المدنية بشأن انتهاكات مرتكبة من جانب الشرطة الموزامبيقية. ولا تزال الحالات في هذا المجال تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية هي: (أ) الاحتجاز غير القانوني للمدنيين؛ و (ب) الاعتداء على الحقوق المدنية للمحتجزين؛ و (ج) التحقيقات الجنائية المنطوية على دوافع سياسية محتملة. ومما يبعث على القلق أن اللجنة الوطنية لشؤون الشرطة لم تفصل بعد في الحالات المحالة اليها من الشرطة المدنية. ومن الواضح أن التأثير الرادع الناجم عن المراقبة التي تضطلع بها الشرطة المدنية سيضعف إذا لم يعقب تحقيقات الشرطة اتخاذ اجراءات تصحيحية أو وقائية.

١٨ - وقد تم بالتنسيق مع مركز حقوق الإنسان تنظيم برنامج تدريبي واسع النطاق في مجال حقوق الإنسان لمراقبي الشرطة المدنية. وكان هذا أول برنامج من نوعه يعطى لقوة تابعة للأمم المتحدة لمراقبي الشرطة المدنية، وقد ثبتت فائدته الجمة للشرطة المدنية في الاضطلاع على وجه فعال بالمهام المكلفة بها.

رابعا - الأعمال التحضيرية للانتخابات

١٩ - كان الموعد المقرر للانتهاء من تسجيل الناخبين، الذي بدأ في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، هو ١٥ آب/أغسطس، ولكنه مدد في البداية حتى ٢٠ آب/أغسطس. ثم قررت الجمعية الوطنية في ٢٤ آب/أغسطس تمديد فترة التسجيل حتى ٢ أيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك، ستبدأ الحملة الانتخابية في ٢٢ أيلول/سبتمبر بدلا من ١٢ أيلول/سبتمبر. وتنظر الجمعية الوطنية حاليا في اقتراح مقدم من لجنة الانتخابات الوطنية بالسماح باستمرار عملية التسجيل لمدة ١٠ أيام إضافية، واختصار مدة الحملة السياسية وفقا لذلك. وبحث إجراء هذا التمديد ناجم عن المشاكل السوقية الكبيرة التي صودفت خلال المراحل الأولية لعملية التسجيل وعن الحاجة إلى اتاحة مزيد من الوقت للاجئين والجنود المسرحين كي يسجلوا أنفسهم. وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، بلغ العدد الاجمالي المقدر للناخبين الذين تم تسجيلهم ٦,١ ملايين ناخب من العدد المقدر للناخبين جميعا وهو ٨٥٠ ٨٩٤ ٧ شخصا. وقد خفضت لجنة الانتخابات الوطنية التقدير الأولي لعدد الناخبين المؤهلين للتصويت وهو ٨,٥ ملايين شخص، الذي استند فيه إلى تعداد عام ١٩٨٠ واعتبر مفتقرا إلى الدقة. وفي الوقت نفسه، لم يتسن للجنة الانتخابات الوطنية أن تتوصل إلى اتفاق على الترتيبات المتعلقة بتصويت المواطنين الموزامبيقيين المقيمين بالخارج. وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤، أقرت لجنة الانتخابات الوطنية مدونتين لقواعد السلوك للمرشحين لرئاسة الجمهورية وللأحزاب السياسية، وقواعد بشأن توفير إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام الحكومية.

٢٠ - وخلال عملية التسجيل، جرت عملية تثقيف الناخبين على نحو اقتصر تقريبا على مواقع التسجيل بواسطة موظفي التثقيف المدني الموزامبيقيين. واضطلع ببعض أنشطة تثقيف الناخبين منظمات غير حكومية محلية ودولية. بيد أن الحاجة إلى الإعلام والتثقيف بشأن العملية الانتخابية لا تزال ماسة بقدر يتجاوز بكثير ما يقدم منهما حاليا. وتحتاج لجنة الانتخابات الوطنية إلى مساعدة إضافية لإنشاء برامج تتسم بالكفاءة لتثقيف الجمهور، بما في ذلك وسائل البث الإذاعي. وتواصل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق العمل بنشاط مع الحكومة والمانحين المحتملين في هذا الصدد.

٢١ - وتواتر حدوث الأخطاء الفنية أثناء المراحل الأولية لعملية التسجيل، ومن ذلك مثلا الخطأ في ملء نماذج التسجيل ودفاتر التسجيل وبطاقات الناخبين، ونتج عن ذلك تقديم عدد من الشكاوى. وقد وجد أن المخالفات ناجمة أساسا عن نقص الخبرة أو التدريب لدى موظفي التسجيل وقد أزيل معظمها حينما أصدرت الأمانة الفنية لإدارة الانتخابات سلسلة من التوجيهات تتضمن ارشادات لأفرقة التسجيل، التي يتجاوز عددها ٦٠٠ ١ فريق. وتواصل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق رصد عملية التسجيل الانتخابي بواسطة حوالي ١٢٠ مراقبا يقومون بصفة مستمرة بزيارة مواقع التسجيل المختلفة والتحقق منها. وقد أثارت بعض الأحزاب السياسية، وبخاصة حركة رينامو، ادعاءات بارتكاب الغش في العملية الانتخابية. وشملت الشكاوى ادعاءات مؤداها حدوث استعمال لهويات مزيفة وتسجيل للقصر وللأجانب، واختلاس للأموال الانتخابية، فضلا عن استخدام الدعاية للتشهير بالمعارضين. وفي حالات كثيرة، نشرت هذه الادعاءات في وسائط الإعلام دون أن تقدم شكاوى رسمية على النحو السليم إلى لجنة الانتخابات الوطنية. ومعظم الشكاوى، بما فيها التي حققت فيها بصفة مستقلة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، لم تكن مدعومة بأسانيد.

٢٢ - وفي الفقرة ٢١ من تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، لاحظت أن شروطا معينة تعتبر أساسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لم تتوفر. ويسعدني إبلاغ أن أفرقة تسجيل الناخبين قد تمكنت من الوصول إلى جميع المقاطعات التي تسيطر عليها حركة رينامو، منذ ذلك الوقت. ومع ذلك، ما زالت هناك مشاكل سوقية في المناطق التي يصعب الوصول إليها ولكنها في سبيلها إلى الحل. وينبغي ضمان وصول كل الأطراف إلى جميع مناطق البلد دون عائق.

٢٣ - وفي الفقرة ٢٢ من نفس التقرير، وجهت انتباه مجلس الأمن إلى وجود عجز قدره ٣,٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في تمويل المساعدة التقنية لعملية الانتخابات. وقد زادت الميزانية الاجمالية لهذه المساعدة زيادة طفيفة فبلغت ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مما أدى إلى عجز قدره ٥ ملايين دولار. وإنني أكرر مناشدتي للمانحين لسد هذه الفجوة حتى تسير الأعمال التحضيرية للانتخابات حسب الجدول الزمني المقرر. وفي غضون ذلك، تم الآن إنشاء الصندوق الاستئماني للأحزاب السياسية، بصورة كاملة. ووضعت المعايير لمدفوعات الصندوق، فضلا عن إجراءات إدارته بالتشاور الوثيق مع الأحزاب السياسية والمانحين وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ومن مجموع التبرعات المعلنة البالغة ٣,٥٤ ملايين دولار، لم يرد سوى ١,٨٨ مليون دولار حتى الآن. وإنني أحث مجتمع المانحين على الوفاء

بتعهداته من أجل مساعدة جميع الأحزاب السياسية، ولا سيما غير الموقعة منها على اتفاق السلم، في التنظيم والاستعداد للمشاركة النشطة في الانتخابات المقبلة. وتم تقديم أول دفعة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار إلى كل حزب من الأحزاب السياسية الـ ١٦، في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢٤ - وأود أيضا أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى العجز في المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق السلم العام في موزامبيق. فقد أنشئ هذا الصندوق لتوفير المساعدة لحركة رينامو، بصفتها أحد الأطراف في اتفاق روما، في مرحلة انتقالها من حركة مسلحة إلى حزب سياسي. ومن مبلغ الـ ١٤,٦ مليون دولار الذي تم التعهد به بالفعل للصندوق، وهو أقل من المبلغ المتوقع أصلا، لم يرد سوى ١٣,٦ مليون دولار. وإنني أناشد المانحين الاستمرار في المساهمة في هذا الصندوق.

٢٥ - وسيجري التصويت، يومي الانتخابات، في حوالي ٠٠٠ ٨ مركز اقتراع متصلة، في مجموعات، بـ ٦٠٠ ١ موقع اقتراع. ومن أجل تأمين مصداقية العملية الانتخابية، من المهم أن تكون المراقبة الدولية شاملة، قدر المستطاع. وسوف تقوم الأمم المتحدة برصد العينات، على النحو المطلوب. وتعتزم الأمم المتحدة وزع ٢٠٠ ١ مراقب انتخابي لغرض الاقتراع الفعلي وعد الأصوات، على النحو المقرر في بادئ الأمر. غير أن ميزانية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تغطي ٩٠٠ مراقب فقط. وسيتم تدبير بقية المراقبين من بين الموظفين الحاليين في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وسيجري تكميل موظفي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة بمراقبين إضافيين توفرهم الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية المختلفة، بما في ذلك، الاتحاد الأوروبي، ورابطة برلمانيي أوروبا الغربية، ومنظمات غير حكومية مختلفة. وتنوي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق تنسيق جميع أنشطة التحقق الخارجية لتلافي الازدواجية والفجوات في عملية المراقبة.

٢٦ - إن أكثر الطرق فعالية لتعزيز مصداقية الانتخابات ضمان مشاركة الأحزاب السياسية الموزامبيقية ذاتها في عملية مراقبة الانتخابات، على نطاق واسع. غير أن أغلبية الأحزاب الصغيرة لا تتوفر لديها القدرة على المشاركة في التحقق على نطاق واسع. ولهذه الغاية، سيحتاج الأطراف إلى دعم تقني ومالي من مجتمع المانحين. وقدمت تعهدات بالفعل في سبيل تمويل هذه المسألة الهامة من قبل الجماعة الأوروبية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وتقوم عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، حاليا، بوضع برنامج يستهدف تعزيز قدرات الأحزاب السياسية، وذلك بالتشاور مع المانحين. وإنني أناشد المجتمع الدولي أن يوفر الموارد المالية من أجل تنفيذ هذه المسألة الهامة.

خامسا - برنامج المساعدة الانسانية

٢٧ - يواصل تنفيذ الأنشطة الانسانية التقدم وفقا لما هو وارد في تقريري السابق. وقد أعيد حاليا توطين ٧٥ في المائة من المشردين داخليا الذين كان يقدر عددهم بنحو ٣,٧ ملايين شخص وقت توقيع اتفاق السلم العام. وما زال هناك عدد يقدر بنحو ٠٠٠ ٣٤٢ لاجئ في البلدان المجاورة، ينتظر عودتهم إلى

موزامبيق قبل نهاية عام ١٩٩٤. وقد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مشاريع تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية في المناطق التي يتركز فيها العائدون. وتقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ هذه المشاريع. ويجري حاليا تقديم المساعدة للأطفال والشباب ممن خاضوا تجربة الحرب في المناطق التي كانت خاضعة لحركة رينامو سابقا، وذلك بمشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية وصندوق إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي. وتقدم هذه المساعدة للأطفال أثناء وجودهم في مراكز العبور، بتنسيق شامل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية، وسيستمر تقديم هذه المساعدة إلى أن يتم جمع شمل الأطفال وأسرهم.

٢٨ - ووافقت لجنة إعادة الادماج مؤخرا على إنشاء صندوق اقليمي لتقديم منح صغيرة ومتوسطة من أجل توظيف الجنود السابقين. وسوف ييسر الصندوق كذلك مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية المجتمعية. ومع إنشاء الصندوق الاقليمي، أصبح برنامج إعادة إدماج الجنود المسرحين مكونا من أربعة عناصر، والعناصر الثلاثة الأخرى هي: خطة دعم إعادة الادماج، التي تقدم لكل جندي مسرح دعما لمدة ١٨ شهرا بالاضافة إلى أجر ستة شهور عند التسريح؛ وخدمات الاستشارات الوظيفية وحل المشاكل؛ وبرنامج تنمية المهارات الوظيفية الذي ينسق برامج إعادة الادماج والتدريب ويساعد على توفير سبل الوصول إلى فرص العمل.

٢٩ - وكما أوضحت لمجلس الأمن في تقارير سابقة، ما زلت أشعر بقلق إزاء التأخيرات البالغة التي حدثت في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام، الذي يتألف من أربعة عناصر هي: الدراسة الاستقصائية الوطنية للألغام، وإزالة الألغام على طول ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق ذات الأولوية، وإنشاء مركز التدريب على إزالة الألغام، وإنشاء قدرة وطنية لإزالة الألغام. وتبلغ التكاليف الاجمالية لهذا البرنامج ١٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تغطّى عن طريق تخصيص ١١ مليون دولار من داخل ميزانية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق والمساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لأنشطة إزالة الألغام التي يبلغ مجموعها ٧,٥ ملايين دولار. وفي بداية عام ١٩٩٣، كُلف مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بمسؤولية إدارة برنامج إزالة الألغام، بما في ذلك تنفيذ الدراسة الاستقصائية وإزالة الألغام من الطرق ذات الأولوية، وقد خصص للبرنامج مبلغ ١٤ مليون دولار. ورصد اعتماد منفصل بمبلغ ٣ ملايين دولار تقريبا لإنشاء وتشغيل مركز التدريب على إزالة الألغام.

٣٠ - ونظرا لما أبداه مجلس الأمن من قلق وما أشعر به أيضا إزاء المعدل المخيب للرجاء الذي يجري به تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام، فقد أكدت للمجلس أن جميع الجهود الممكنة ستبذل لتعجيل البرنامج. وفي أيار/مايو ١٩٩٤، تم وضع خطة لتعجيل تنفيذ برنامج إزالة الألغام. ويشمل هذا البرنامج تعزيز مركز التدريب على إزالة الألغام، وتدريب الأفراد والمشرفين والمعلمين الموزامبيقيين في مجال إزالة الألغام، وإنشاء قدرة وطنية لإزالة الألغام بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ومن أجل تيسير تنفيذ البرنامج المعجل في الوقت المناسب، تم تعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية بموظفين متخصصين إضافيين يكرسون جهودهم لمسائل إزالة الألغام فقط.

٣١ - واكتملت حاليا الدراسة الاستقصائية الوطنية للألغام التي قامت بها منظمة غير حكومية بريطانية هي "هيلو تراست". ووفرت المعلومات المستقاة من هذه الدراسة الاستقصائية الأساس لتقارير فردية وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية عن الألغام في ١٠ مقاطعات بموزامبيق. وبدأ أخيرا المشروع الذي يقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الانمائي/مكتب خدمات المشاريع لإزالة الألغام من ٠٠٠ ٢ كيلومتر من الطرق ذات الأولوية، في تموز/يوليه ١٩٩٤. وتم حتى الآن إزالة الألغام من ٢٠٩ كيلومترات من الطرق في مقاطعة مانيكا. كما يضطلع أيضا بأنشطة إزالة الألغام هيئة المعونة الشعبية النرويجية في مقاطعة مابوتو، و "هيلو تراست" في مقاطعة زامبيزيا، وشركة رونكو، وهي شركة مقاولات متعاقدة مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، في مقاطعة سوفالا.

٣٢ - وعقب القرار الذي اتخذ بنقل مركز التدريب على إزالة الألغام إلى موقع دائم في تيتي، بدأ إصلاح المرافق المقترحة في منتصف حزيران/يونيه. وبالرغم من أنه كان متوخى أصلا أن يبدأ المركز العمل في الأسبوع الأول من آب/أغسطس، لم يتسن إكمال أعمال الإصلاح في حينها. وقد قام المركز بتدريب ١١٩ من أفراد إزالة الألغام الموزامبيقيين حتى الآن. ومن أجل تعجيل برامج التدريب، بدأ المركز تقديم دورتين في نفس الوقت، يتسع كل منها لـ ٦٠ طالبا، في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤. ومن المنتظر تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تدريب ٤٥٠ من أفراد إزالة الألغام قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وسوف يعمل أفراد إزالة الألغام الموزامبيقيين المدربين تحت قيادة مشرفين أجانب يعملون بعقود. وقد وصلت المجموعة الأولى من المشرفين الأجانب، وتم تشكيل فرقتين لإزالة الألغام مؤلفتين من أفراد إزالة الألغام الموزامبيقيين المدربين. وستبدأ هاتان الفرقتان أنشطة إزالة الألغام داخل مناطق مختارة بمقاطعة مابوتو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومن المنتظر أن يحل المشرفون الموزامبيقيون الذين تم تدريبيهم في المركز محل المشرفين الأجانب، في نهاية أيار/مايو ١٩٩٥، مع توفير تدريب عملي إضافي لهم لضمان تحقيق الكفاءة ومعايير السلامة، على نحو ملائم.

٣٣ - ومن الواضح أنه ستلزم مواصلة تنفيذ برنامج إزالة الألغام إلى ما بعد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بفترة طويلة. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية، في الوقت الحالي، بعدة مهام تنسيقية وإدارية. غير أنه يجري حاليا النظر في مقترحات تتعلق بالتعاقد مع هيئة لتوفير التدريب في مجال الادارة لتمكين الموزامبيقيين من تولي هذه المهام. وبالاضافة إلى ذلك، هناك مشاورات جارية مع جميع الجهات المعنية في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن أنسب آليات التنسيق والتمويل لضمان استمرارية برنامج إزالة الألغام بعد رحيل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

سادسا - إنهاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق وانسحاب الموظفين المدنيين والعسكريين

٣٤ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٩١٦ (١٩٩٤)، ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة أخيرة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بالقوام الوارد بيانه في الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ من تقريري المؤرخ

٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/1994/511). وكما ذكرت في الفقرة ٣٥ من تقريري الأخير (S/1994/803)، سيبدأ انسحاب الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق عقب الانتخابات ومن المقرر أن ينتهي بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ومما يذكر في هذا الصدد أنه وفقا للبروتوكول الثالث لاتفاق السلم العام، سيلزم وجود عملية الأمم المتحدة في موزامبيق إلى أن تتولى الحكومة الجديدة مقاليد الحكم. ومن الواضح بناء على ذلك أن الانسحاب المخطط يتوقف على ما يلي: (أ) إجراء انتخابات سلمية، وحرة ونزيهة في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤؛ و (ب) المبادرة إلى إعلان نتائج الانتخابات في موعد لا يتجاوز ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ و (ج) المبادرة إلى إنشاء الحكومة الجديدة. وعلاوة على ذلك، قد يلزم إجراء تعديلات في الجدول الزمني للانسحاب إذا لزم إجراء اقتراع ثان لانتخاب رئيس الجمهورية.

٣٥ - وورد في الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من تقريري الأخير أيضا بيان تفصيلي لمواعيد المغادرة المختلفة. بيد أنه بعد إجراء مزيد من الاستعراض للظروف السوقية والإدارية، اجريت تغييرات طفيفة في مرحلة الانسحاب بالنسبة لبعض العناصر. وعلى وجه التحديد، من المعتزم أن يبدأ انسحاب موظفي العنصر الإنساني عقب الانتخابات وأن يتم بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وعندئذ، ستكون جميع الأنشطة الإنسانية الخارجة عن ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق قد حولت إلى الحكومة و/أو منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى.

٣٦ - وسيغادر مراقبو الانتخابات الدوليون منطقة البعثة عقب الانتخابات. أما انسحاب الموظفين الدوليين التابعين للشعبة الانتخابية التابعة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق والمراقبين المتطوعين التابعين للأمم المتحدة فسيبدأ عقب الانتخابات؛ وسترحل أغلبيتهم بعد أن تُنشر نتائج الانتخابات ويُعلن رسميا أنها كانت حرة ونزيهة.

٣٧ - ومن المقرر أن يجري انسحاب مراقبي الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق على ثلاث مراحل. وتبدأ المرحلة الأولى في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وهي تشمل انسحاب عدد اجماليه ٦٥٢ مراقبا من المواقع المختلفة في جميع أنحاء البلد. وتبدأ المرحلة الثانية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وهي تشمل انسحاب ٢٩٢ مراقبا من مقار المقاطعات والمناطق. وتبدأ المرحلة الثالثة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وتكتمل بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر بانسحاب ٢٠٠ مراقب من المقر المركزي والمقار الإقليمية.

٣٨ - وسيبدأ تخفيض قوام العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وفقا للمخطط سابقا. وفيما يلي الجدول الزمني المؤقت للانسحاب كما هو مقرر حاليا: سترحل الوحدة البنغلاديشية فيما بين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والوحدة البوتسوانية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والسرية البرازيلية في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ والوحدة الأوروغوايية في الفترة الممتدة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

والكتيبة الزامبية في الفترة الممتدة من ٤ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. أما انسحاب وحدات الدعم، أي الوحدة اليابانية لمراقبة الحركة، وكتيبة الإشارة البرتغالية، وسرية المقر الهندية، والمستشفيين الأرجنتيني والإيطالي، فسيبدأ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وينتهي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وسيتبقى في البلد حتى إتمام إنهاء البعثة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عدد محدود فقط من أفراد الشؤون السوقية المدنيين والأخصائيين العسكريين وضباط الأركان ومفرزة صغيرة من المشاة لتوفير الأمن والحماية لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها.

سابعا - ملاحظات

٣٩ - إن التقدم الملموس الذي أُحرز في تنفيذ عملية السلم في موزامبيق منذ أن قدمت تقريري الأخير إلى مجلس الأمن أمر مشجع. وقد أوشكت عملية تسريح القوات على الانتهاء، وبذا تكون عملية السلم قد بلغت مرحلتها النهائية - أي مرحلة التحضير للانتخابات وإجرائها. أما العملية الانتخابية ذاتها فهي تسير سيرا طيبا. وأهم دور للأمم المتحدة خلال الشهرين التاليين يتضمن التحضيرات الفنية للانتخابات، والمساعدة في تهيئة الأحوال اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فضلا عن تهيئة بيئة مساعدة على الانتقال المستقر والسلمي إلى إقامة حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا. وتدل جميع المؤشرات على توافر الأحوال اللازمة لإجراء الانتخابات في موزامبيق في موعدها المقرر.

٤٠ - وفي حين أن قدرا كبيرا في هذا الصدد سيتوقف على التصميم السياسي من جانب الشعب الموزامبيقي والأطراف الموزامبيقية على بلوغ هذا الهدف، فإن هناك الكثير مما يتعين انجازه لكفالة أن تؤدي الانتخابات إلى تحقيق الاستقرار السياسي. وقد ترغب الأطراف الموزامبيقية في أن تستطلع، قبل الانتخابات، امكانية الاتفاق على ترتيب يمكّن احزاب المعارضة من أداء دور شرعي ومجد في الفترة التالية للانتخابات. والاتفاق على وضع ترتيب من هذا القبيل يمكن أن ييسر أيضا إقامة حكومة تكفل تعزيز السلم والاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية.

٤١ - ولن تكون مرحلة الانتقال التي تُقبل عليها موزامبيق مرحلة يسيرة. وهي تستلزم قبل كل شيء التحلي بالاقتدار السياسي والالتزام باستيعاب شتى المصالح. ومن المهم بالمثل كفالة توافر الأحوال الآمنة والمستقرة في البلد. ويتطلب هذا بذل الجهد بعزم ثابت لمواصلة تدريب جيش وطني قوي وتجهيزه على النحو الملائم والنهوض بمستوى الشرطة الوطنية. وفي حين أن المسؤوليات الأساسية في هذا الصدد تقع على كاهل الحكومة، فإنني على ثقة من أن المانحين الحاليين والمحتملين سيقدمون المساعدة في هذين المجالين المهمين، حتى بعد إتمام الانتخابات.

٤٢ - وبفضل المساعدة السخية من المانحين، أُحرز تقدم ملموس في تنفيذ البرامج الانسانية في موزامبيق. فبالإضافة إلى المساعدة في التخفيف من معاناة الأعداد الكبيرة من الضعفاء والمحرومين، تسهم المساعدة الانسانية التي تقدم بأسلوب نزيه وعادل في دعم الجهود العامة الرامية إلى تحقيق المصالحة

الوطنية بعد سنوات عديدة من الحرب الأهلية. وبإتمام عملية تسريح الجنود التابعين للحكومة والتابعين لحركة رينامو، سيمكن السير بمزيد من السرعة في تنفيذ البرامج المختلفة لإعادة إدماج الجنود المسرحين. أما التقدم الذي أخذ يُحرز مؤخرا في برنامج إزالة الألغام فقد طال انتظاره، ولكنه يمضي في الاتجاه الصحيح. وبالنظر إلى طول الأمد الذي تتسم به هذه المشكلة، سيكون من الضروري تقديم المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة الملائمة إلى الحكومة للاستمرار في أنشطة إزالة الألغام بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وأرى أن من المهم أهمية حاسمة وضع الترتيبات المناسبة للتنسيق بين جميع البرامج الإنسانية والإنعاشية خلال مرحلة الانتقال بعد رحيل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. وفي هذا الصدد، ستجرى مشاورات بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية ووكالات الأمم المتحدة وأيضا مع الحكومة والمانحين لكفالة التنفيذ الفعال للبرامج الإنسانية. وبناء على هذه المشاورات، سيجري وضع مقترحات وعرضها عليّ للنظر فيها.

٤٣ - وقد أكدت مرات كثيرة أن الأمر يرجع إلى شعب موزامبيق وقادته في بذل الجهد بعزم ثابت لكفالة تنفيذ اتفاق روما تنفيذا تاما وفي التوقيت السليم ولتحقيق المصالحة الوطنية في البلد. ودأبت أيضا على حث المجتمع الدولي على مواصلة التبرع بسخاء لمختلف الصناديق والأنشطة الرامية إلى تحقيق سلم مستقر ودائم في البلد. ومع اقتراب عملية السلم من مرحلتها النهائية، سيتعين على جميع الأطراف المعنية في موزامبيق أن تضاعف جهودها الرامية إلى كفالة إجراء الانتخابات بأسلوب حر ونزيه وجعل الفترة الانتقالية فترة تتعزز فيها المصالحة والاستقرار على الصعيد الوطني. كما أني أود أن اذكّر جميع الأطراف، مرة أخرى، بالتزاماتها التي تفرض عليها احترام نتائج الانتخابات. والأمم المتحدة، من جانبها، عاقدة العزم على مواصلة العمل بنشاط من أجل التنفيذ التام لاتفاق روما وتيسير جهود شعب موزامبيق الرامية إلى الوصول بذلك إلى خاتمة ناجحة.

٤٤ - وأود أن أشيد بما تحلى به موظفو عملية الأمم المتحدة في موزامبيق من تفان واقتدار، وبخاصة ممثلي الخاص وقائد القوة، في الاضطلاع بالمهام الشاقة المسندة اليهم.

- - - - -